اقول كي لا نقع في اصطدام سياسي ارى من المناسب ان نؤجل البحث بهـذا القانون الى جلسة اخرى او الى الدورة الآتية حتى لا نقرر ما يسبب لنا الانشغال والتعب سياسيا واداريا ·

شمس الدين بك — ضروري تأجيل البحث الى يوم السبت لاجل اتمام المناقشة في هـذا الموضوع لان القضية هامة جداً ·

فوافق المجلس على التأجيل الى يوم السبت

فخامة الرئيس — مواضيع الجلسة الآتية : الموازنة

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي

ملحق

العدد ٥٢ — السنة الثانية

الجريدة الرسمية لامارة الشرق العربي في الأردن

عمان : الخميس في ٨ ذي القعدة ١٣٤٩ و ٢٦ آذار ١٩٣١

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الواحدة والثلاثون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

الجلسة الواحدة والثلاثون

افتتحت الجلسة الواحدة والثلاثون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ٣١–١–١٩٣١ المصادف يوم السبت برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة الاسعيد بك المفتي ·عقله باشا الحمد · محمد بك الانسي · عوده بك القسوس

فخامة الرئيس – موضوع جلسة اليوم الموازنة · لقد تكلم في هذا الخصوص بعض الاعضاء الكرام في الجلسة الماضية وابانوا ملحوظاتهم التي لا شك انها كانت وجيهة للغاية غير انني ارجو من الزملاء الكرام ان ينظروا الى القضية بعين الاعتبار وبسعة الصدر وان لا يحكموا عواطفهم مع تسليمي بصحة ما قالوه كما واني اعتقد ان الميزانية القادمة ستكون طبق رغائب المجلس العالي وعلى كل الرأي لكم ·

شمس الدين بك – نحن لا يوجد بيننا من يحمل حقدا او يضمر سوءاً للحكومة الانكليزية ونود مسالمتها ولكن من الضروري ان لا ننسى ان موقفنا الحاضر نتيجة مداخلة بعض رؤساء الدوائر مع دار الاعتماد لاننا اصبنا برؤساء دوائر يغتنمون كل فرصة للايقاع بنا وباهل البلاد، ذلك لاجل المحافظة على محاسيبهم · نحن عندما صدقنا على هذه الموازنة في السنة الماضية لم نبد اعتراض ما على موازنة دار الاعتماد خوفا من ان يقال ان اعضاء المجلس التشريعي متطرفون ، لذلك قبلناها بلا قيد ولا شرط · وكذلك الموظفين البريطانيين الآخرين كان بالامكان تخفيف شيء من مرتباتهم الباهظة · ولكن لم نفعل · وكل ذلك كان خوفا من الاصطدام وفي سبيل التفاهم وحسن النية الا ان الانكليز يتمشون معنا بعكس ذلك · لقد ابت الظروف الا ان تأتينا بهذه الموازنة الموجودة بين ايدينا الآن فلا يمكن والحالة هذه ان نقبل بأي تعديل كان طالما قد ابدينا رأينا في شأنها سابقاً وقررنا ماهو مناسب بالنسبة للوضع الحاضر لدوائر الحكومة واعتقد ان صاحب الجلالة البريطانية لا يتنازل ان يعترض على بعض المسائل التافهة كما جاء في الاعتراضات لو لم يكن هنالك من ايعاز وتداخل في شؤون الدوائر والموظفين المتمسين ، مع كل هذا نحن لم نخرج عن العهود المقطوعة ولم نتجاوز على حقوق صاحب الجلالة البريطانية

ان لصاحب الجلالة البريطانية حق ابداء الرأي في مجموع الموازنة لا في مفرداتها فاذا كان

لصاحب الجلالة البريطانية الحق في التدخل في جميع الامور والتفرعات البسيطة ، فما هي اذن قيمة الحكومة المحلية وماهي صلاحيتها ؟ انا اعتقد ان الحكومة البريطانية اعقل من ان تفسر اعتراضاتنا هذه بالخروج على العهود طالما ان الاتفاقية نفسها قد تركت لنا حق الادارة والتشريع ومفردات الموازنة بالطبع من الامور الداخلية التي لا تتناولها المعاهدة ولا يحق لصاحب الجلالة البريطانية ان يتداخل في مفرداتها ·

على ما اعتقد ان المجلس يملك حق تعديل الموازنة بشرط ان لا يتجاوز الخرج الدخل لذلك ارى ان نؤيد قرارنا السابق وعدم الرجوع عما قررناه بالامس ·

توفيق بك – في الجلسة التي سبقت الجلسة الماضية كنت رجوت من اعضاء المجلس المحترمين ان نباشر تدقيق الميزانية مادة فمادة من المواد التي ابدت الحكومة البريطانية مشورتها بشأنها وقد قصدت بهذا الاقتراح ان نجيب على هذه الملحوظات بعد ان نكون درسناها درساً وافياً ، لا ان نصر على رأي المجلس بدون البحث في هذه الملحوظات · انما اردت ان يكون قرار المجلس قانونيا منطقياً مبنيًا على الدرس والتدقيق لان الاتفاقية الاردنية – البريطانية قضت بالرجوع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الموازنة السنوية ·

فبعد ان صادق مجلسكم العالي على مشروع ميزانية ١٩٣٠– ١٩٣١ كان لا بد للحكومة عملا بالاتفاقية ان تطلب هذه المشورة وقد فعلت واجيبت بملحوظات وهذه الملحوظات رفعت الى صاحب السمو الامير المعظم فاصدر ارادته باعادة النظر في الميزانيــة على ان يلاحظ المجلس العالي هــذه الاعتبارات ،فاذن قد عادت الميزانية بحكم القانون الاساسي، وارى ان تدقق الملحوظات ويبدي الرأي فيهــا :

لقد تكلم حضرة الزميل نظمي بك في الجلسة الماضية منتقداً هذه المواد وطالبا رفض الميزانية بدون الدخول في البحث والتدقيق على الافراد وقد كان قوله هذا على ما اعتقد نتيجة اجتهاد ساقه اليه الحماس والعاطفة وهو يحمد عليها · الا ان القضــية كما تفضــل الان فخامة الرئيس قضية بحث وتدقيق وقانون ومشاكل الى غير ذلك · لهذا ارجو ان يدقق المجلس في هذه الملحوظات :

لقد ذكر حضــرة الزميل في الجلســة الماضية رأيه في اهم المواد التي كان ابدى المجلس العالي فكره بشأنها وجاءت برأي يتضمن عدم قبولها ، فمن هذه المواد المادة التي تختص بوضع نفقات لصاحب السمو ولي عهد الامارة الجليلة · انني اعتقد ان هذا الاعتراض في محله ولا اظن ان الحكومة البريطانية ابدت رأيها الذي وجدناه في المذكرة الا بنتيجة سوء تفاهم او غلط لانه لا يعقل ان لا

يكون لسمو ولي العهد تخصيصات ومما يؤيد فكري هذا ان التخصيصات المذكورة وضعت في مشروع ميزانية ١٩٣١—١٩٣٢ الذي سيعرض على مجلسكم العالي في الدورة الاستثنائية التي ستعقد في بداية شهر آذار القادم انشاء الله ·

وابدى الزميل المحترم ملحوظاته على رأي الحكومة البريطانية في عدم وضع مخصصات لمدير الخزينة ولرئيس محكمة الاستئناف ويعلم المجلس العالي ان عدم وضع المخصصات في السنة السابقة لوظيفة مدير الخزينة ، لم يكن القصد منه ترك هذه الدائرة بدون رئيس مسؤول بل لانه اعتقد آنئذ بان صاحب الفخامة رئيس الوزراء الذي هو وزير المالية في الوقت عينه يتمكن من ادارة شؤون المالية بواسطة الموظفين الرئيسيين الموجودين في الوقت الحاضر ، الا ان هذه الفكرة لم تكن صحيحة وقد قضت الحاجة بوضع مخصصات لمدير الخزينة مسؤول وفعلا قد تم هذا الوضع في مشروع ميزانية السنة القادمة الذي سيقدم اليكم وآمل ان لا تنعقد الدورة العادية الا ويكون بينكم مدير للخزينة يدافع عن ميزانية الحكومة ويريحني من هذا العناء ·

اما راتب رئيس محكمة الاستئناف فرأى المجلس العالي ايضاً انه لم يوضع راتب لرئيس استئناف في مشروع الميزانية لان القائم برئاسة محكمة الاستئناف هو معالي وزير العدلية الذي ظن آنئذ انه بامكانه القيام بهذا العمل الاضافي علاوة على اعماله الكثيرة بل وضع راتب لنائب رئيس ، وليس من المهم جداً الاصرار على هذه المادة لان احد الاعضاء هو بطبيعة الحال نائب للرئيس وكما اظهرت التجارب ان الخزينة لا يمكن ان تبقى بلا مدير اظهرت ايضاً ان محكمة الاستئناف يقتضي لها رئيس يصرف كل جهوده لاعمالها وفعلاً قد وضعت تخصيصات لرئاسة الاستئناف في مشروع ميزانية السنة القادمة وجعلت درجته من درجة ٤٨—٥٨ اي بزيادة درجة عما كان ارتآه المجلس نظراً لاهمية العمل ولضرورة وجود شخص قدير على رأس محكمة الاستئناف · اما المادتان المهمتان اللتان اشار اليهما حضرة الزميل المحترم وهما المادة المختصة بتأسيس مدرسة زراعية والمادة المختصة بجعل المدرسة التجهيزية بالصلت ليلية فان هاتين المادتين لم يشر برفضهما بتاتا وضرب رغائب المجلس بعرض الحائط ولكن نظراً لانقضاء قسم كبير من السنة قد وضعت التخصيصات بحسب رغبة المجلس لهاتين المادتين في ميزانية ١٩٣١—٩٣٢ ايضاً وسترون كل ماذكرته داخلا في تلك الميزانية عندما تدققونها انشاء الله ·

اما اعتراض حضرة الزميل على التخصيصات الموضوعة حديثاً من اجل قوة الصحراء فيهمني في هذا الباب ان اوضح لمجلسكم العالي ان تخصيصات هذه القوة لم توضع بمجموعها من جديد

بل ان اكبر قسم من تخصيصاتها وفرت من الجيش العربي اي نقل من قسم تخصيصات بعض المواد في الجيش العربي الى تخصيصات هذه القوة الداخلة في ميزانية الجيش العربي ولا بد انكم تذكرون ان مشروع ميزانية ٩٣٠ – ٩٣١ كان يحتوي على عريفين زيادة عما هو موجود في ميزانية السنة التي قبلها وعلى تسعة عشر جنديا من جديد وعلى سائق سيارة وعلى دائرة خاصة بالاستخبارات تبلغ تخصيصاتها السنوية ١٦٣٨ جنيهاً فقد صرف النظر الآن عن دائرة الاستخبارات وعن الزيادات في عدد العرفاء والجنود ونقلت هذه التخصيصات حيث الفت منها قوة الصحراء التي رأيتم تخصيصاتها في المذكرة · وهذه القوة تحتوي على عدد من الجنود يعادل تقريباً المقادير التي نزلت ولكن من الطبيعي ان تكون هنالك زيادة في التخصيصات لمرة واحدة وهي الزيادة اللازمة لشراء سيارات مصفحة وادوات اللاسلكي مما تحتاجه هذه القوة بحسب عملها · ومما يجب الانتباه اليه انه ليس لهذه القوة علاقة بحماية انابيب البترول او خط بغداد فان عملها منحصر بالغزوات وبكيفية منعها وبمحافظة الحدود من الغزو ولا قصد من تأليفها الا هذا القصد وهي ستقوم على كل بالوظائف التي كانت تقوم بها دائرة استخبارات الجيش وبالاعمال التي كان يقوم بها قسم من ضباط وافراد الجيش ولكن بشكل منتظم جديد يتفق مع الغاية التي يتطلبها منع الغزو · ومثل هذه القوة قد كانت موجودة في العراق واشتغلت عدة سنين لمنع دابر الغزو تماماً واصبحت الحالة كما تعرفون حسنة من هذه الوجهة بين العراق وجيرانها · اما مابقي من المواد مما لم يبحث عنه حضرة الزميل فهي اشياء بسيطة يمكن البحث فيها بافرادها · لذلك كل مارجوه من مجلسكم العالي ان لا يسرع برد الميزانية دفعة واحدة بقول واحد وان يتفضل ويقبل اقتراحي بمباشرة التدقيق مادة فمادة على ان يعطي قراره بعد ذلك حسب مايرتأيه وما يرغب ·

نظمي بك — انني سأتكلم بهدوء وبصوت منخفض في هذه الجلسة كي لا يقال ان مانقوله مصدره العاطفة والحماس · ليست المسألة مسألة عاطفة وحماس ولا هي مسألة بحث وتدقيق بل هي اهم بكثير من ذلك لانها تتعلق بحقوق البلاد وتمس بالسيادة القومية مباشرة ذلك لانه مجرد النظر او قبول النظر في هذه المقترحات معناه ايجاد تعامل من شأنه ان يقر مبدأ جعل القول الفصل في كل مادة من مواد الموازنة لدار الاعتماد ، والا لو لم يكن ذلك لكان بالإمكان البحث والتدقيق ، اما ان المعاهدة تحتم علينا الرجوع الى مشورة صاحب الجلالة فامر قلناه ، ولكن فيماذا نراجع الى تشكيلات الحكومة وزيادة الموظفين والغاء بعض الوظائف وتشكيل قوات ونقل مبالغ من فصول الى اخرى؟ ام انه نرجع الى رأي حكومة جلالته في قانون الموازنة فان كان الاول فعلام حق الادارة والتشريع

المعترف لنا بها ؟ وان كان الثاني فنحن لم نخرج كما قال الزميل شمس الدين بك عن نصوص المادة السادسة من الاتفاقية ، لان القانون المحتوي على مجموع الدخل والخرج لم نمسه ولا بحرف واحد ولا برقم حتى ولا بصفر · ومتى قيل ان الموازنة والقانون نظمتهما غير الحكومة في حالة عدم وجود وزير المالية مسؤول نكون ولا ريب لم نتحد منطوق المادة السادسة · لهذا ارى ان قبول نظرية تدقيق مقترحات دار الاعتماد واقرار تعامل جديد من شأنه ان يقضي على البقية الباقية من حقوق البلاد · وقد بحثنا في النقاط الاخرى في الجلسة الماضية فليس من حاجة لنعيد البحث وبالخاصة في نقل قسم كبير من مخصصات الجيش العربي الى قوة الصحراء التي يراد من تشكيلها الهيمنة على الصحراء ، الهيمنة تلك الكلمة التي ترمي الى معان لايجهلها احد من الزملاء الكرام · اما الاعمال التي قامت بها هذه القوة في العراق فمعلومة ويكفي فيها حادثة الدويش تلك الحادثة التي تسجل منتهى الشرف لحكومة العراق في ايجاد قوة كهذه ·

اما نحن في حاجة ماسة الى المساعدة لانرى ضرورة لايجاد مثل هذه القوة · اما ان الحليفة تساعدنا في تسديد عجز الموازنة فاليكم الارقام ولو بالتقدير :

تأخذ دار الاعتماد ٦٩٩٥ جنيه تعطى للموظفين البريطانيين مايزيد سنويا (فيما اذا اضفنا المترجمين وما يتبعهم من ايجار منازل مايزيد على (١٥٠٠) الف جنيه واذا اطلقت يدينا في تنقيح الموازنة العائدة للجيش والاستغناء عن جيش الموظفين لا الجنود ، يمكننا ان نقتصد على الاقل « ٤٠ الف » كما ثبت في البحث والتدقيق حينما نظر المجلس الموقر في الموازنة · اضف الى هذه الارقام ماتحتاجه قوة الصحراء ثم ثمن الاسلحة واللاسلكي وبقية المعدات يكون مجموع ماتتقاضاه رجال الحكومة المنتدبة من مال هذه الامة الفقيرة ٧٦) الف ليرة فلسطينية · فأذن مامعنى المساعدة والهبة ؟ لهذا اؤيد اقتراحي في الجلسة السابقة بالاصرار على القرار السابق دون النظر في هذه المقترحات ولا بصورة من الصور ·

شمس الدين بك — ذكر الزميل توفيق بك ان المسائل التي اعترض عليها لاقيمة لها ···

توفيق بك — لم اقل انها لاقيمة لها بل بعد ان اجبت الزميل على المسائل الهامة قلت اما بقية المواد فهي بسيطة بالنسبة لهذه التي يمكن البحث بها بصورة افرادية ·

شمس الدين بك — (مداوما) نحن رجال المجلس قد ابدينا رأينا فيما مضى وها نحن نؤيد رأينا السابق ، ان كان لهذا المجلس رأي · فطالما السلطة كلها بيد الحكومة العربية والانكليزية فعليها ان ينفذا الموازنة كيفما ارادا واظن ان البحث استوفى حقه ·

نظمي بك — قال الزميل توفيق بك انه في موازنة عام ١٩٣١—١٩٣٢ ادخل مخصصات لسمو ولي العهد وسينظر برغبة المجلس في وضع مخصصات لمدرسة زراعية وتجعل المدرسة التجهيزية ليلية · وقال حضرته ايضا انه وضع تخصيصات لرئيس محكمة استئناف ولكن بعد ان نقر في هذا المجلس بان من حق وزارة المستعمرات كما يقولون قبول او عدم قبول الموازنة وبعد ان نعطيها هذا الحق في قبول مقترحاتها باية طريقة ،هل يمكن ان نقنع بانها في السنة القادمة لاتأتينا بمثل هذه المقترحات ؟ لهذا اؤيد الزميل شمس الدين بك ·

نجيب بك الشربدي — عندما تتوارد الافكار من كل ناحية على الانسان يحار في امره ولا يدري اي موضوع يطرق واي بحث يقتفي خصوصا اذا كان ما يرد على الانسان من الافكار تتعلق بمقدسات الامة وشرفها القومي · في الجلسة الماضية اشبعنا هذا البحث درساً حتى لم يبق زيادة لمستزيد · لا اود الدخول في بحث طرقته في الامس ولكن اريد ان اعمل مقايسة بين آراء المجلس وبين رأي الحكومة ·

تقول الحكومة ان مخصصات سمو ولي العهد ومخصصات منفردة لرئاسة محكمة الاستئناف وتخصيصات المدرسة الزراعية ومخصصات المدرسة الليلية الذي اقر ايجادها المجلس عندما خاض في بحث الميزانية هذه المواد المهمة اي لب الميزانية ومابقي فهو قشور · تعترف الحكومة ان رأي المجلس حق وانها نزلت عند رأيه في هذا الموضوع ولكن في السنة القادمة · فأعتراف الحكومة انها ستضع هذه المخصصات في ميزانية السنة المقبلة دليل وبرهان ساطع على انها اشارت الى صوابية رأي المجلس ولكن الفرق بين هذه السنة والسنة المقبلة ومعنى ذلك انه في هذه السنة اقترح وضع هذه المخصصات المجلس التشريعي وفي السنة المقبلة اقترح وضع هذه المخصصات من قبل الحكومة هذا هو الفرق · يستنتج من ذلك انه لايراد ان يقال ان المجلس ارتأى شيئاً وقبل ومعنى ذلك الانحصار في الرأي ·

امادورية الصحراء التي وضع لها مخصصات مجدداً دون ان يقترحه المجلس يستنتج منه انه عندما باشر المجلس في تدقيق الموازنة كانت اتفاقية البترول وسكة الحديد لم تلدها امها بعد · ولكن بعد الولادة فكروا بهذا السرير لذلك المولود ، وفكروا ايضاً بأن يهيئوا له مايلزم من الملابس والعلاجات لحفظ صحة هذا المولود السعيد · لماذا لم يفكر اذا كان ذلك ضروريا عندما وضعت الميزانية على بساط البحث في الدورة الماضية ؟ الجواب على ذلك :

ان الاتفاقية لم تكن منعقدة بعد آنذاك ·· هذه هي المقايسة التي احببت ان اعرضها على الزملاء

الكرام زيادة على ما كنا ذكرناه في الجلسة الماضيه وبعد كل ذلك لا يسعنا الا الاصرار على قرارنا السابق وتحبيذ رأي الزملاء الذين سبقوني في الكلام من حضرات الاعضاء ·

توفيق بك — ان القانون الاساسي ، اشترط لقبول الميزانية تصديقها من المجلس العالي ومن صاحب السمو الملكي الامير المعظم فلا يكفي ان تصدق من المجلس لتكون نافذة كما لا يكفي ان يرغب بتنفيذها صاحب السمو المعظم ليعمل بها · ولهذا لا نجد من الوجهة القانونية تعدياً على صلاحية المجلس العالي اذا أعيدت هذه الميزانية وطلب اليه درس المقترحات الجديدة التي عرضت على صاحب السمو بحكم الاتفاقية ·

والنقطة الثانية ، فهي بشأن ما ذكره حضرة العضو المحترم نجيب بك الشريدي من ان القصد من هذه المقترحات ان لا يكون قد تم شيء برأي المجلس وان يكون قد عمل كل شيء برأي الحكومة · فاؤكد لحضرته ان هذه الدعوى غير منطقية وغير واقعة ، لان الخير يأتي عن اية طريقة كانت ، وليست الحكومة لتهتم بمثل هذا الشيء ولم تكن هي التي ابدت هذه المقترحات الجديدة ولكن الفرق بين قبول هذه التخصيصات في ميزانية السنة القادمة ، هو ان ميزانية السنة الحاضرة نظمت على اساس غير الاساس الذي يقضي لوضع هذه المخصصات ، فقبولها يؤدي الى قلب الميزانية وتغييرها ·

اما في ميزانية السنة المقبلة ، فتكون رغائب المجلس العالي قد نفذت لان هذه الاشياء لم توضع في الميزانية القادمة الا بناء على طلبه ومن جهة ثانية قد حسب لها الحساب عند تنظيم الميزانية وطالما الامر كذلك ارى اذا كان المجلس العالي يريد اتمام هذا البحث ان يضع فخامة الرئيس اولاً اقتراحي بالرأي القاضي في الدخول في البحث او عدمه ، فاذا رفض ينظر في امر قبول الميزانية او رفضها ·

فخامة الرئيس — سمعتم اقتراح السكرتير العام فما رأيكم ؟

فقرر المجلس رفض الاقتراح

توفيق بك — طالما رفض اقتراحي فارجو حتى لا يكون المجلس العالي اقدم على شيء ربما قضت الحكمة ان لا يقدم عليه لذلك اقترح من جديد ان يؤجل النظر في هذه الموازنة الى الدورة الاستثنائية القادمة ؟

فخامة الرئيس — هل توافقون على تأجيل البحث في امر الميزانية الى الدورة الاستثنائية القادمة كما اقترح السكرتير العام ؟

نظمي بك — لا !

فخامة الرئيس — ولكن لا تنسوا بان الرفض حق من حقوقكم ولذلك قبل الرفض استعملوا الحكمة ربما في بحر هذه المدة ظهر لكم آراء جديدة ·

نظمي بك — خلاصة القول اننا نضحي هذه الكراسي ولا نجعل امر الموازنة حق من حقوق وزارة المستعمرات ، لذلك فنحن نصر على رأينا ولا نقبل التأجيل ولو ادى الامر الى حل المجلس ·

فخامة الرئيس — اذن اضع اقتراح التأجيل في الرأي

فرفض المجلس قبول تأجيل البحث في امر الموازنة الى الدورة الاستثنائية القادمة ·

فخامة الرئيس — اضع اقتراح الزملاء نظمي بك وشمس الدين بك يشاركهما نجيب بك الشريدي بالرأي القاضي بالاصرار على رأي المجلس السابق بشأن الموازنة

فوافق المجلس على الاصرار على الرأى السابق بشأن الموازنة «١٩٣٠ – ١٩٣١»

فخامة الرئيس — فلتقرأ الارادة السنية المطاعة بشأن فض المجلس :

فقرئت والمجلس قياماً :

لما كانت الدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي تنتهي بتاريخ ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٣١

نحن عبدالله بن الحسين أمير شرق الاردن :

استناداً للمادتين (١٩) و (٢٩) من القانون الاساسي نأمر بفض اجتماع المجلس المشار اليه في التاريخ المذكور ·

٩ رمضان المبارك ١٣٤٩ و ٢٧ كانون الثاني ١٩٣١

«عبدالله»

رئيس الوزراء
حسن خالد ابو الهدى

وانفض المجلس

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي